أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على أنماط الاستهلاك ومستويات الغذاء في الريف المصري

رسالة مقدمة من

على محمد فرج جندية

بكالوريوس علوم زراعية تعاونية ، المعهد العالي للتعاون الزراعي ، شبرالخيمة ،1991

ماجستير في الإحصاء السكاني ، جامعة القاهرة ، 2001

للحصول على

درجة دكتور فلسفة في العلوم الزراعية

(اقتصاد زراعي)

قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة

جامعة عين شمس

2009

جامعة عين شمس
كلية الزراعة

رسالة دكتوراه

اسم الطالب : على محمد فرج جندية

عنوان الرسالة: أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على أنماط الاستهلاك ومستويات الغذاء في الريف المصري

اسم الدرجة : دكتور فلسفة في العلوم الزراعية (اقتصاد زراعي)

لجنه الإشراف

أ.د. محمد سعيد عبدالحميد زايد
أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

أ.د. وحيد علي مجاهد
أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

أ.د. فاطمة عباس فهمي
أستاذ الاقتصاد الزراعي ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

تاريخ البحث : 16/ 9 / 2002
الدراسات العليا

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ
2008/12/18

موافقة مجلس الكلية
/ /2009

موافقة مجلس الجامعة
/ /2009

مقدمة:

منذ نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات ساد في الواقع الفكري والتطبيقي اهتمام واسع بالإصلاح الاقتصادي علي المستوي الدولي. ولم تكن مصر بمعزل عن تلك الأوضاع حيث انضمت إلي مسيرة الاصلاحات الاقتصادية في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وقد تزامن ذلك مع ما واجهته الدولة من تراكمات اقتصادية غير مواتية، تمثلت في انخفاض معدلات الأداء الاقتصادي العام ومعدلات الأداء علي المستوي القطاعي وبخاصة في الزراعة، وتزايدت أعباء الدين الخارجي والعجز في ميزان المدفوعات كماً، وتزايدت أعباء الواردات الغذائية، وارتفعت كمية وقيمة الفجوة من المجموعات الغذائية الرئيسية. وقد تضافرت العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية في تلك الفترة لتزيد من حدة الآثار السلبية، ولتجعل منها مشكلات مزمنة ومتفاقمة، فقد اتجهت أسعار الغذاء نحو الارتفاع في الأسواق العالمية، ومالت شروط التبادل التجاري الدولي إلي غير صالح الدول النامية، وانكمشت التدفقات المالية الدولية، والمعونات الموجهة نحو الدول النامية، وتفاقمت مشكلة الديون في تلك الدول. وأسفر كل ذلك عن اختلالات حادة وعجز متزايد في الموازين التجارية وموازين المدفوعات والموازنات العامة.

في هذا الإطار العام تم صياغة وبلورة برامج محددة للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي علي المستوي الاقتصادي العام في مصر، وعلي مستوي القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن بينها القطاع الزراعي. وقد استهدفت تلك البرامج العمل علي إزالة التشوهات والعثرات التي يعاني منها الاقتصاد عامة، كما استهدفت علي مستوي القطاع الزراعي العمل علي تحسين كفاءة إدارة هذا القطاع، وتخليصه مما ينطوي عليه من التشوهات.

وأوضحت العديد من المؤشرات والدراسات والتقارير أن المرحلة المنقضية من برامج الاصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية في عديد من الدول النامية – كما هو الحال في مصر أيضاً– قد أسفرت عن بعض النتائج والآثار السلبية، إلي جانب ما حققته من نتائج وآثار إيجابية. وقد كان القطاع الزراعي والريفي عامة من أكثر القطاعات التي لحقتها بعض الآثار السلبية في تلك المرحلة من مراحل التحول الاقتصادي، وبطبيعة الحال لم تكن الآثار السلبية علي القطاع الزراعي والريفي ذات صفة شمولية وعامة، أو بنفس القدر والدرجة لمختلف الفئات أو علي مستوي مختلف المتغيرات أو القطاعات الفرعية. وربما كانت أوضاع الفقر في الريف المصري من بين

المجالات التي حظيت باهتمام واسع نظراً لإرتباطها المباشر بالأوضاع المعيشية للسكان وبخاصة في تلك الجوانب المتعلقة بالمستويات والأنماط الغذائية. ومن هنا فقد اهتمت هذه الدراسة بمحاولة رصد وقياس أهم ملامح التطور لأوضاع الغذاء في الريف المصري خلال حقبة الاصلاحات الاقتصادية، وفي خضم ماشملته هذه الحقبة من التحولات الهامة في السياسات الاقتصادية الكلية والزراعية.

مشكلة الدراسة:

في قطاع الزراعي والريفي المصري عامة تنخفض مستويات الرفاهية الاقتصادية والأحوال المعيشية للسكان أو بالمقارنة بأحوال السكان في المناطق الحضرية في مصر. وإذا كان ذلك الأمر يعزي إلي العديد من العوامل والأسباب ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإنه يظل عاملاً أساسياً في اعاقة جهود التنمية الزراعية والريفية والابقاء علي الأوضاع الزراعية التقليدية والمتخلفة للسكان في الريف إلي جانب مايمثله ذلك من اختلالات اجتماعية بين سكان الوطن الواحد.

ومنذ بدايات تبني مصر لبرامج الاصلاح الاقتصادي، كان القطاع الزراعي سباقاً في هذا الميدان أملاً في مواجهة العديد من المشاكل والمعوقات الفنية والتنظيمية والمؤسسية التي ينطوي عليها هذا القطاع، ومن ثم تحسين الاحوال الاقتصادية والمعيشية للسكان الريفيين بصفة عامة. وبرغم ذلك فإن العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال التنمية البشرية تعكس قدراً من الدلالات السلبية التي صاحبت المرحلة التي انقضت من حقبة الاصلاحات الاقتصادية. ولا سيما فيما يتعلق بأوضاع الفقر ومستويات الغذاء في الريف المصري بصفة عامة. مؤشرات الأداء العام للاقتصاد الكلي[1] فعلي سبيل المثال تحسن معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي المقدر بالأسعار الجارية حيث ارتفع من حوالي 18.8% سنوياً فيما بين (1982/81 – 1987/86) إلي حوالي 20.8% سنوياً خلال الفترة (1987/86– 1996/91).وفي العديد من الدول ومنها مصر أخذ العجز في ميزان المدفوعات اتجاهاً نحو الانكماش بصفة عامة بعد تطبيق تلك الاصلاحات وتحسنت الحصيلة التصديرية وتراجعت نسبة أعباء خدمة الدين إلي الحصيلة التصديرية، حيث تراوحت هذه النسبة فيما بين(10–20%). أيضا احتياطات قياسية من النقد الأجنبي بلغت حوالي 20 مليار دولار في عام 1996.ايضا انخفض سعر العملة المحلية من حوالي

[1] جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية لتنمية الزراعية، " الدراسة القطرية لتقويم أثر برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي علي إدارة القطاعات الزراعية العربية" الخرطوم ديسمبر 1997.

0.7 جنية مقابل الدولار خلال الفترة (1982 إلي 1986) إلي حوالي 2.23 جنية مقابل الدولار منذ عام 1994. ايضا ارتفع المعدل العام للبطالة في مصر من حوالي 5.1% عام (1982/81) إلي حوالي 9.5 % عام (1996/95).ايضا كانت المعدلات المتزايدة للتضخم من أهم مظاهر الاختلالات الاقتصادية العامة، وانعدام التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، واتجاه المستوي العام للأسعار ونفقات المعيشة نحو التزايد المضطرد، حيث انخفض هذا المعدل من حوالي 12.6 عام (1982/81) إلي حوالي(7.1%) (1996/95). مؤشرات

الأداء الزراعي[1] الأوضاع قبيل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي وخلال فترة التطبيق، تبين أن تبين الأتي: حدث تحسن ملحوظ علي المساحة المحصولية التي بلغت في المتوسط 11.15 مليون فدان قبل التطبيق ارتفعت إلي حوالي 11.45 مليون فدان عام 1995وهذا انعكاس للتركيب المحصولي. ارتفعت قيمة المنتجات للقطاع الزراعي من حوالي 8.1 مليار جنية قبل تطبيق الاصلاح الاقتصادي إلي حوالي 23.8 مليار جنية خلال فترة التطبيق (1987-1994). تحول المعدل السنوي لنمو الصادرات الزراعية من الحالة السالبة قبل التطبيق(1980-1986) إلي نمو موجب بمعدل 15.7% خلال فترة التطبيق (1987-1995)، تزايد معدل نمو الواردات الزراعية من حوالي 6.8% سنوياً قبل التطبيق إلي 20.2% خلال فترة التطبيق. شهدت الأسعار المزرعية لكافة المحاصيل زيادة ملحوظة بين فترة ماقبل الاصلاحات (1980-1986) وخلال فترة التطبيق (1987-1995) فعلي سبيل المثال الأرز الذرة وقصب السكر زادت من 135% إلي 193%.اثرت برامج الاصلاح الاقتصادي تأثيراً ملحوظاً علي معاملات الحماية الأسمية، فاتجه بعضها نحو الانخفاض مثل الفول البلدي من حوالي 1.11 كمتوسط للفترة ما قبل التطبيق إلي 0.7 كتوسط لفترة التطبيق. مع تزايد السكان في مصر، فإن برامج الاصلاح الاقتصادي قد أسفرت رغم تلك الزيادة عن بعض أوجه التحسن في أوضاع الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي، ومن أهم المجموعات السلعية وهي الحبوب ففي المتوسط لفترة ما قبل التطبيق قدرت نسبة الأكتفاء الذاتي من الحبوب 57% ارتفعت إلي حوالي 67.5% في عام 1995.

---

[1] جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية لتنمية الزراعية، " الدراسة القطرية لتقويم أثر برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي علي إدارة القطاعات الزراعية العربية" الخرطوم ديسمبر 1997.

من العرض السابق لمشكلة الدراسة يمكن القول أن المحاور الرئيسية لهذه المشكلة تتمثل في مجموعة من الاسئلة التالية:

– في أي اتجاه وبأي درجة تغيرت الأوضاع الغذائية للسكان الريفيين نتيجة الإصلاحات سواء من حيث المستوي الغذائي والنمط الغذائي ؟

– في أي اتجاه وإلي أي مدي تأثرت الأوضاع الغذائية المقارنة فيما بين المناطق الريفية والحضرية في مصر نتيجة لتلك السياسات (الفجوة بين الريف والحضر)؟

– في أي اتجاه وإلي أي مدي تأثرت الأوضاع الغذائية المقارنة فيما بين الأقاليم المختلفة للريف المصري (الفجوة بين المناطق الريفية وبعضها البعض)؟

– ماهي أهم العوامل والعناصر في السياسات الإصلاحية التي يمكن أن تفسر ماطرا من تحولات وتطورات وظواهر مختلفة علي أوضاع الغذاء في الريف المصري؟

– كيف يمكن تعزيز التطورات الإيجابية ومعالجة أو الحد من التطورات السلبية في هذا الصدد؟ وماهي السياسات والإجراءات المقترحة لذلك؟

أهداف الدراسة:

وبناءاً علي ماسبق وفي ضوء المحاور الرئيسية لمشكلة الدراسة يمكن تحديد الهدف العام لها في محاولة التعرف علي التغيرات الحادثه خلال حقبة الإصلاحات الاقتصادية في الأوضاع الغذائية في الريف المصري من حيث مقدار واتجاه ماطرأ عليها من تغيرات سواء في مستوياتها أو في أنماطها. ومن ثم تحليل العلاقات السببية لهذه التغيرات في ضوء المحاور الرئيسية للسياسات الإصلاحية في مصر عامة وفي قطاع الزراعة علي وجه الخصوص.

في هذا الإطار العام تتحدد الأهداف الفرعية للدراسة علي النحو التالي :–

– توصيف التطورات الغذائية في الريف المصري علي مدار الحقبة المنقضية من الاصلاحات الاقتصادية.

– محاولة التعرف علي أهم التغيرات التي طرأت علي أوضاع الغذاء في الريف المصري من حيث المستوي الغذائي ومن حيث النمط الاستهلاكي ومن حيث التباينات والاختلالات بين الريف والحضر، وأيضاً في داخل القطاع الريفي.

– تحليل ودراسة العلاقات السببية بين الظواهر المستخلصة والسياسات الإصلاحية.

- محاولة التوصل إلي توصيات محددة لتعزيز العوامل ذات الآثار الايجابية، والحد من أثر العوامل ذات النتائج السلبية علي أوضاع الغذاء في الريف المصري. بهدف نهائي يتمثل في تعزيز أوضاع الرفاهية الاقتصادية لسكان الريف.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة علي استخدام بعض البيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة والتي تصدرها الأجهزة والمؤسسات الحكومية، من وزارة الزراعة (نشرات الاقتصاد الزراعي)، ومن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الإحصاءات الخاصة ببحوث ميزانية الأسرة لأعوام (1991/90 – 1996/95 – 2000/99– 2005/2004). والتي اعتمدت عليها الدراسة بصفة أساسية، كما اعتمدت علي بيانات المركز القومي للمعلومات، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال موقعها علي شبكة الانترنت.

المنهج التحليلي للدراسة:

تستخدم الدراسة الأسلوبين التحليلي والوصفي لدراسة الأنماط الاستهلاكية والمستويات الغذائية المختلفة في الريف المصري في بدايات فترة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، وخلال فترة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك علي فترات زمنية مختلفة، وتستخدم الدراسة لذلك مجموعة من أدوات القياس والتحليل التي تناسب طبيعتها وبخاصة اساليب الأنحدار والارتباط واختبارات معنوية الفروق ومعامل جيني.

الباب الأول

الإطار النظري والاستعراض المرجعي

تمهيد :

تحتل دراسات الاستهلاك مكاناً هاماً في الدراسات الاقتصادية، وفي هذا يقول "ديسنبري" [1] بأن العلاقات التي تحكم سلوك المستهلك ذات أهمية كبيرة لأنها تلعب دوراً أساسياً في تحديد مجموعة السلع النهائية التي ينتجها البناء الاقتصادي.

يتصرف المستهلك بدخله كفرد اقتصادي، بل كفرد مقلد, مما يجعله مرتبطا بشكل من أشكال الاستهلاك وهو النمط الاستهلاكي. وفي عصرنا هذا تغيرت الكثير من المفهومات, وتغيرت معه أطباع الناس وتصرفاتهم, وتبع ذلك تغير النمط الاستهلاكي للأسرة. فقد اكتسحت موجة عارمة من ألوان الاستهلاك حياة الأسرة، وحاصرت الفرد في طعامه وشرابه وأثاث بيته. البيت تخلت عنه تقاليده التي كانت تربطه ببيئته، وطبيعتها في البناء والأثاث بل العادات. الأثاث، أصبح يقوم على استيراد الماكينات ومعها التصميمات الأجنبية، بل حتى الخامات التي تستخدم في صناعة الخبز – ألصق الطعام بالأسرة – استوردت من الخارج وتغير نمط استهلاكها. وانسحب تغيير النمط الاستهلاكي على الملبس بعد أن غمرت أسواق الدول النامية ومنها مصر بكميات هائلة من الخيوط الصناعية، والملابس مختلفة الأشكال والأنواع والألوان، وأصبحت الأسرة تلبس الألياف الصناعية بعد عزوف أوروبا عنها، إذ أثبتت الدراسات أخطارها على جلد الإنسان.

يقول الدكتور سمير طوبار: (الإسراف والفاقد في ميزانية الأسرة ينشأ عنهما انخفاض في مستوى معيشتها وتضاؤل مدخراتها، ويترك ذلك انعكاسات على

زيادة الطلب في السوق، ونقص مصادر التمويل، وينتهي بقصور جهاز الإنتاج المحلي عن الوفاء بمتطلبات هؤلاء الأفراد، واستيراد العديد من السلع.

إن الاندفاع الاستهلاكي يخرب سلوك الأفراد، إذ يشدهم إلى اقتناء وسائل الحياة المادية الحديثة في الملبس والمسكن والترفيه، فيقدمون الكثير من هذه المتطلبات الثانوية على ضرورات الحياة كالغذاء والصحة.

يقول الدكتور صلاح الدين نامق: (إن المراجع الاقتصادية في كل من إنجلترا وأميركا ذكرت أن الرغبة القوية من جانب المستهلك في طلب السلع والخدمات، والتي

---

[1] Leontief & Others, Studies in the Sturucture of American Economy.

تتضمن كذلك رغبته في الاقتراض للإنفاق كانت عاملا مؤثرا على الاقتصاد القومي في تضخم الأسعار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم...).

وقد أجرت إحدى الجامعات الأميركية مؤخرا بحثا عن (الاستهلاك) على عينة تمثل مختلف شرائح المجتمع الأميركي, وكان من نتائج هذا البحث: تبين أنه بالإمكان اختصار ما يقرب من 40–50% من نفقات كثير من الأسر. قال أفراد عينة البحث إنهم لا يقررون الشراء في كثير من الأحيان بناء على حاجة حقيقية، وإنما بناء على رغبة مطلقة في الشراء وهو استهلاكي غير مبرر.اتضح أن نسبة كبيرة من الأسر تلجأ إلى الاستدانة والاقتراض بفوائد مرتفعة لتلبية حاجاتها، مما يجعلها تدفع المزيد من دخولها كفوائد.

الفصل الأول

الإطـار النظري

مفهوم الاستهلاك :

الاستهلاك Consumption هو استخدام سلع أو إتلافها أو التمتع بخدمات، وذلك من أجل إشباع حاجات أو رغبات معينة. ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية. وللاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل. وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ إن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

والمستهلك، إن كان شخصاً عادياً أو هيئة ذات شخصية اعتبارية أو مؤسسة خاصة يُعدّ استهلاكه استهلاكاً خاصاً، وإن كان دائرة حكومية أو مؤسسة من مؤسسات الدولة المتنوعة يعدّ استهلاكه استهلاكاً عاماً.

والمستهلك في أية حال ينفق قسطاً من دخله أو من موارده السنوية على سلع وخدمات يراها ضرورية لبقائه واستمرار وجوده. ويكون إنفاق المستهلك في العادة إما على منتجات «فانية» كالمأكل والملبس، وإما على منتجات «معمرة» كأثاث المنزل والأجهزة المختلفة ووسيلة النقل، وفي كل الحالات يكون استهلاكه خاصاً فهو إما أن يؤدي إلى فناء السلعة المستهلكة باستعمالها مرة واحدة أو لمدة طويلة وفي هذه الحالة يسمى الاستهلاك النهائي وإما أن يؤدي إلى إدخال السلعة مادةً وسيطة للحصول على سلعة جديدة ذات منفعة جديدة مختلفة ويسمى في هذه الحالة الاستهلاك الوسيط ولا يكون استهلاكاً بالمعنى المطلق للكلمة وإنما هو نشاط إنتاجي يدخل في إطار الاستثمار.

وفيما يتعلق بالحسابات القومية، فإن الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد ينفق إما على الاستهلاك أو على الادخار الذي ينقلب إلى استثمار جديد يسهم في زيادة حجم الناتج الإجمالي في مرحلة لاحقة.

ومن الثابت أن هناك علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك. ومع وجود عدد من النظريات الاقتصادية المختلفة التي تتناول طبيعة الإنفاق الاستهلاكي والكيفية التي يتصرف بها المستهلك عامةً فإن أياً من هذه النظريات لا يخالف ثبوت تلك العلاقة،

وإن الاختلاف بين النظريات لا يخرج في الغالب عن تحديد طبيعة الدخل والعوامل المؤثرة فيه أو تأويلها أو تعليلها بصورة أو بأخرى. كذلك فإن كل المؤيدات الإحصائية والبيانات التجريبية التي تم الوصول إليها في بلدان ومجتمعات مختلفة من العالم جاءت لتؤيد وجود هذه العلاقة الراسخة بين الدخل من جهة وما ينفق على الاستهلاك من جهة أخرى. وقد ثبت إحصائياً، فيما يتعلق بالفرد الواحد أو بالمجتمع كله، أن حصة الاستهلاك بالنسبة إلى حجم الدخل تزداد كلما انخفض المستوى العام للدخل.

تصدت المراجع الاقتصادية لمسائل الاستهلاك منذ زمن بعيد ويؤكد ذلك ما بقي من تراث الحضارات القديمة المختلفة. وفيما يتعلق بالتراث العربي فقد برز عدد من العلماء الذين تناولوا بعض جوانب موضوع الاستهلاك في كتاباتهم أمثال ابن خلدون والمقريزي وابن عبد السلام وغيرهم، بيد أنه من منظور اقتصادي صرف لابد من التركيز على علم الاقتصاد الحديث وإذ ذاك يبرز ما قدمه كينز J.M.Keynes حول مسألة الاستهلاك، وأهمية ما قدمه كينز لا تكمن في أنه جاء قبل غيره، إذ إن هناك عدداً كبيراً من الاقتصاديين قد عالجوا موضوع الاستهلاك قبله أمثال انجل E.Engel ومارشال A.Marshall وباريتو V.Pareto وبيجو A.C.Pigou وغيرهم، ولكن أهميته تكمن في طرحه لنظرية كاملة مترابطة تتناول مختلف جوانب المسألة الاقتصادية ومن ضمنها الاستهلاك الذي خصه كينز باهتمام كبير لدوره في تكوين الطلب الكلي للسلع والخدمات الذي يعدّه كينز المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية. ومع أن عدداً من النظريات التي وضعت بعد كينز قد جاءت بأسس، وتعديلات تختلف عن تلك التي قدمها، فإن نظريته مازالت تؤلف أحد المنطلقات الرئيسة التي لا يمكن الاستغناء عنها عند معالجة موضوع الاستهلاك. يبين كينز في «نظريته العامة» أن الأسس النفسية الراسخة لدى المستهلك تدفعه، على العموم إلى زيادة إنفاقه الاستهلاكي عند حدوث زيادة في دخله المتاح، بيد أنه يُبقي في العادة جزءاً من تلك الزيادة للادخار. وإن نسبة الادخار هذه تتزايد مع تزايد الدخل، وذلك كله بعد تجاوز حد معين من المستوى المعيشي يكون حداً كافياً لإشباع المتطلبات الاستهلاكية الضرورية. ويتفق هذا الكلام مع ما يعرف «بقانون إنجل» Engel’s Law، وهو إحصائي ألماني عاش في القرن التاسع عشر وكانت له أعمال رائدة في دراسة السلوك الاقتصادي للأفراد بشكل منهجي، ولاسيما العلاقة بين الدخل والإنفاق على المواد الغذائية، وينص ما يعرف بقانون على أنه: «بقدر ما تكون الأسرة أكثر فقراً تكون نسبة الإنفاق من دخلها على الطعام أكبر».

ويؤكد كينز أن حركتي التغيير في مستوى الدخل وفي مستوى الاستهلاك تسيران في اتجاه واحد، فمع زيادة الدخل يزداد الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل. وقد أُطلق على نظرية كينز في الاستهلاك «نظرية الدخل المطلق» لأنها ترى أن مستوى الدخل المطلق absolute level of income هو العامل الأساسي الذي يحدد حجم الإنفاق الاستهلاكي للفرد. ومما يذكر، أنه قد جاء بعد كينز عدد من الاقتصاديين دافعوا عن هذا الاتجاه وطوروه يذكر منهم توبن J.Tobin وسمثيز A.Smithies وآخرون.

ومع أن أعمال كينز كانت رائدة في حقل الاستهلاك، فإن تعرضه للأمد القصير من دون الالتفات إلى المتغيرات التي يمليها الزمن، إضافة إلى التطور النظري في علم الاقتصاد وإلى بروز عدد من الدراسات الإحصائية التي كانت نتائجها لاتتطابق بوجه أو بآخر مع الحيثيات التي تفرضها نظريته، قد أدى إلى ظهور نظريات أخرى حول الاستهلاك تختلف بجوهرها عن نظرية كينز. فقد برزت أفكار دوزنبري J.S.Duesenberry ونظريته التي عرفت بـ«نظرية الاستهلاك وفق نظرية الدخل النسبي» The Relative Income Theory والتي ارتكزت على مقولتين أساسيتين هما:

أ- أن السلوك الاستهلاكي لدى الأفراد هو سلوك متداخل يؤثر بعضُه في بعض.

ب- أن العلاقات الاستهلاكية هي ذات اتجاه واحد ولا تتراجع مع الزمن، مما يعني أن مستوى استهلاك الفرد لا ينخفض مباشرة عند حدوث تراجع في مستوى دخله.

وقد ركز دوزنبري على العامل والأثر البياني الترتيبي demonstration effect وأسهب شارحاً أن الإنفاق الاستهلاكي لأسرة ما لا يعتمد على مستوى دخلها المطلق بقدر ما يعتمد على مستوى دخلها إذا ووزن ببينه وبين دخول الأسر التي تربطها بها صلات ووشائج، سواء أكان ذلك في السكن أم في القربى أم في العلاقات الاجتماعية. وعليه، فإذا ما ارتفع دخل الأسرة في مرحلة من المراحل وشملت نسبة الارتفاع هذه جميع الأسر الأخرى التي لها علاقة بها، وبقي المستوى النسبي بين كل الأسر ثابتاً، فإن توزيع دخل الأسرة المعنية بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار يبقى على ما كان عليه قبل ارتفاع الدخل مع أن مستوى الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الادخار لتلك الأسرة يكون قد ارتفع ارتفاعاً مطلقاً. ووفق المقولة نفسها، فإذا ما ارتفع مستوى دخل الأسر الأخرى وبقي مستوى دخل الأسرة المعنية ثابتاً فإن المستوى المعيشي لتلك الأسرة يتراجع مع أن دخلها لم يتدنَّ، وذلك لأنها تميل في العادة لزيادة

إنفاقها الاستهلاكي تحت تأثير تقليد بقية الأسر التي طرأت زيادات على دخولها. ويلحّ أنصار هذه النظرية على الطبيعة المتأصلة لدى الناس لتقليد بعضهم بعضاً في طرائق الاستهلاك وأنماطه. وتنافسهم في ذلك إلى حدود المضاهاة والتفاخر، ويبينون أن الأسر ذات الدخل المحدود تميل نحو المزيد من الإنفاق الاستهلاكي عندما تعيش في محيط من الأسر ذات الدخل الأعلى، أكثر مما يكون عليه الحال لو عاشت في محيط من الأسر ذات الدخل الأدنى.

كذلك فإن دوزنبري يبين أن للدورة الاقتصادية أثراً في إحداث تغيرات في مستوى الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة إلى الدخل، ومع أن نظرية دوزنبري لاتخلو من الشفافية والتجديد فإنها لم تسلم من النقد لأسباب متعددة مما حدا ببعض الاقتصاديين ممن كانوا من دعاتها أمثال موديجلياني F.Modigliani على التنصل منها والتركيز على ما بات يعرف بنظرية الاستهلاك «وفق مفهوم الدخل الدائم The Permanent Income Theory التي نجح فريدمان M.Friedman في تطويرها. ولقد بيّن أصحاب الاتجاه الثالث أن الإنفاق العادي للمستهلك لا يتأثر آلياً وبسرعة بالمتغيرات التي قد تطرأ على دخل المستهلك في المدى القصير إذ إن استهلاك الفرد في شهر معين لا يعتمد بالضرورة على دخله في ذلك الشهر. كذلك فإن المستهلك لا يتوقف عن استهلاكه مثلاً إذا أصبح دخله في شهر من الأشهر مساوياً الصفر. ومن منطلقات كهذه يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستهلاك يتأثر بالدخل في مدة زمنية أطول، وأن المستهلك ينظر إلى دخله السنوي كله وإلى مستوى دخله في العام السابق وإلى توقعات تطور دخله في المستقبل.

لذلك كله ولتفصيلات مشابهة يقول فريدمان: إن الاستهلاك على المدى الطويل هو جزء ثابت من الدخل الدائم، وإن هذا الجزء يعتمد على شروط وعوامل متعددة مثل معدل الفائدة المصرفية والدخل الآتي من دون جهد، كالإرث مثلاً وعلى الذوق الخاص للمستهلك الذي يعتمد على الطبيعة الاجتماعية للأسرة وأعمار أفرادها وغيرها.. لذلك يقول أصحاب هذا الرأي: إن الإنفاق الاستهلاكي لأي أسرة يتوقف على مستوى الدخل الدائم لها، ولما كانت هناك فروق خاصة بين أسرة وأخرى فإن ذلك الجزء من الدخل الذي تنفقه أي أسرة من الأسر على استهلاكها يختلف بين حالة وأخرى. أما إذا افترض أن الفروق التي تنجم عن عوامل مثل الذوق والعمر وغيرها متساوية، فحينئذ يصبح ذلك الجزء من الدخل الدائم الذي ينفق على الاستهلاك متساوياً بغض النظر عن كون الأسرة فقيرة أو غنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدم أخذ فريدمان بالحسبان للاختلافات في النهج والتصرفات لطرائق الإنفاق لدى الأثرياء والمحرومين قد عرّض

هذه النظرية للكثير من الانتقاد على الرغم من التجديدات التي أدخلتها على مسألة الاستهلاك بوجه عام:

وإذا كان ماتقدم يؤلف شرحاً مبسطاً ومختصراً لأهم المدارس أو الاتجاهات النظرية لمسألة الاستهلاك، فثمة تشعبات نظرية أخرى انطلقت من هذا الاتجاه أو من ذاك، ومازالت النصوص الاقتصادية تقدم باستمرار تجديدات في هذا الأمر، إلا أنه من الجدير ذكره أن لكل اتجاه من الاتجاهات النظرية المختلفة عدداً من الأبحاث الإحصائية والقياسية التي تدعم مقولته.

مجالات اقتصاديات الاستهلاك :

ينحصر مجال اقتصاديات الاستهلاك في نقاط ست يمكن إيجازها فيما يلي :

نظرية سلوك المستهلك (نظرية الاختيار):

يعتبر سلوك المستهلك الأساس الذي نبني عليه مفاهيم متعددة في علم الاقتصاد الجزئي. فسلوك المستهلك يساهم في تفسير ظواهر اقتصادية عديدة مثل مفهوم منحنى الطلب، لماذا ينحدر منحنى الطلب من اليسار إلى اليمين و من الأعلى إلى الأسفل، المرونة السعرية، المرونة الدخلية، المرونة التقاطعية (العبورية)، وهكذا. ونستطيع من خلال دراسة سلوك المستهلك معرفة السبب وراء شرائنا واختيارنا لسلعة معينة دون الأخرى. ويجب التفرقة بين مفهوم الرغبة ومفهوم الطلب حيث تعتبر الرغبة نوع معين من الشعور نحو سلعة معينة تعكس أمنية المستهلك في الحصول على سلعة معينة. لكن هذه الرغبة قد لا تعكس قدرة المستهلك على الحصول على السلعة (لارتفاع سعرها مثلاً أو انخفاض دخل المستهلك أو الذوق).أما الطلب فهو الطلب الفعال أي الرغبة في الحصول على السلعة المقرونة بالقدرة الفعلية في الحصول عليها.

قياس الإشباع (دالة المنفعة) :

لتوضيح الكيفية التي يتم من خلالها تحديد السلع التي يقوم المستهلك بطلبها و الكميات التي يستهلكها من السلع المختلفة نقوم باستخدام مفهوم– نظرية المنفعة– بيان و تحليل سلوك المستهلك والطريقة التي يتم من خلالها الوصول إلى وضع التوازن حيث توضح هذه النظرية أن لكل سلعة درجة معينة من المنفعة الناتجة من استهلاك السلعة وأن هذه المنفعة هي التي تدفع المستهلك إلى طلب سلعة معينة دون الأخرى و ذلك في حدود دخله و إمكانياته المتاحة.ماهي المنفعة؟ عبارة عن مقدار الإشباع الكلي المحقق لدى المستهلك و ذلك عند استهلاكه لوحدات متتالية من السلعة خلال

فترة زمنية معينة وهي ماتعرف بالمفعة الكلية ، بينما تعرف المنفعة الحدية علي أنها مقدار الزيادة في المنفعة الكلية نتيجة لاستهلاك وحدة إضافية من السلعة أي أنها المنفعة المتحققة من استهلاك الوحدة الأخيرة من السلعة.

ملاحظات على مفهوم المنفعة: أ- المنفعة الناتجة من استهلاك السلعة لا تعني بالضرورة الانتفاع من هذه السلعة: فعلى سبيل المثال، يقوم المدخن بإشباع رغبته من خلال التدخين إلا أن ذلك لا يعنى أن الجسم يحصل على منفعة صحية.

ب- المنفعة الناجمة من استهلاك سلعة معينة (وبنفس الكمية) تختلف من فرد لآخر. بالتالي لا يمكن مقارنة منفعة المستهلك الأول والثاني عند القيام باستهلاك نفس السلعة.

ج- من الصعب قياس المنفعة الناجمة من استهلاك سلعة معينة لانها شئ غير ملموس ومن أجل التبسيط، سنقوم بافتراض إمكانية قياس المنفعة: في صورة وحدة منفعة.

يقوم المستهلك بتوزيع دخله على السلع المختلفة (التوزيع يعني شراء هذه السلع ومن ثم استهلاكها)بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الإشباع أي تعظيم المنفعة الكلية وذلك في ضوء القيود والمحددات المتمثلة في دخله وأسعار السلع (تحقيق توازن المستهلك). ويتحقق ذلك عند تساوي المنفعة الحدية لوحده النقود والمنفعة علي مختلف السلع والخدمات التي يستهلكها المستهلك.

قياس العلاقات الاقتصادية:

ويقصد بها دراسة تأثير أسعار المنتجات وحجم الأسرة والدخل وأسعار السلع البديلة علي الكميات المطلوبة من السلع المختلفة لإمكانية تقدير حجم الاستهلاك الحالي والمتوقع.

الرغبات:

وتنقسم الرغبات إلي:

أ- رغبات تتعلق بالناحية الفسيولوجية والتي يحددها المأكل والملبس والأسرة.

ب- رغبات تتعلق بالناحية الاجتماعية والتي تحددها العادات والتباهي والإعلان والتقدم التكنولوجي.

دراسات الأسواق والجهاز التسويقي: